

عمومية «الشارقة الإسلامي» تعتمد زيادة تملك الأجانب إلى 40% وتوزيع 8% نقداً



الشارقة: «الخليج»

أقرت الجمعية العمومية لمصرف الشارقة الإسلامي خلال اجتماعها السنوي، الأحد، برئاسة عبد الرحمن العويس، رئيس مجلس الإدارة، زيادة نسبة تملك الأجانب إلى 40%، وكذلك توزيع 8% أرباحاً نقدية على المساهمين، بعد أن حقق المصرف أرباحاً صافية بلغت 514.1 مليون درهم العام الماضي، بارتفاع قدره 26.7% عن عام 2020 الذي وصلت أرباحه إلى 405.8 مليون درهم، نتيجة لارتفاع الأرباح التشغيلية بنسبة 21.9%، حيث بلغت 850.7 مليون درهم، مقابل 697.7 مليون درهم في العام السابق. كما وافقت الجمعية العمومية على تعيين مجلس إدارة المصرف وعددهم 9 أعضاء لفترة ثلاث سنوات قادمة.

وخلال الاجتماع السنوي للجمعية الذي عقد افتراضياً عبر تقنية الاتصال عن بعد، اعتمدت البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، والتصديق على تقرير مدققي الحسابات وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن ذات السنة المالية.

متانة المركز المالي وقوة الأداء

وأكد عبد الرحمن العويس أن مصرف الشارقة الإسلامي واصل أداءه القوي في جميع وحدات أعماله، مع المحافظة على متانة المركز المالي وقوة الأداء، مع بداية العودة التدريجية للحياة الطبيعية والتعافي الجزئي من تداعيات جائحة كورونا؛ الأمر الذي أسهم في تصنيف المصرف ضمن قائمة مجلة فوربس العالمية السنوية لأقوى 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2021، التي تضم أكبر الشركات في المنطقة وأكثرها نجاحاً في مختلف القطاعات. وأضاف: «إننا حريصون على تحقيق رؤية وتطلعات قيادتنا الرشيدة، في بناء اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار وإدارة المخاطر، وماضون في المساهمة بتأسيس اقتصاد رقمي قوي، والتوسع في الخدمات الرقمية وفق أرقى وأفضل المعايير المتبعة، لإرساء الأسس الداعمة لمواصلة نمو أعمال المصرف على مدى السنوات القادمة». ورفع جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، على دعمه وتقديره للمصرف ولدوره الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته المستمرة في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة، كما رفع شكره وامتنانه إلى سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي، ولي عهد ونائب حاكم الشارقة، رئيس المجلس التنفيذي، على توجيهاته ورعايته الكريمة لجهود المصرف. قاعدة رأسمال قوية

ويتمتع مصرف الشارقة الإسلامي اليوم بقاعدة رأسمال قوية، حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين في نهاية ديسمبر 2021 مبلغ 7.7 مليار درهم الذي يمثل 14% من إجمالي موجودات المصرف الذي حافظ على ارتفاع نسبة كفاية رأس عند أعلى مستوياتها في الآونة الأخيرة، حيث بلغت 20.84%. III المال، وفقاً لمقررات بازل وعلى صعيد الميزانية العمومية، حقق إجمالي موجودات المصرف نمواً قدره 2.5% ليصل إلى 55 مليار درهم، مقارنة بمبلغ 53.6 مليار درهم عام 2020. وقد استقر إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء عند مبلغ 29 مليار درهم، كما استطاع المصرف جذب حجم أكبر من ودائع العملاء خلال العام، حيث ارتفعت الودائع بنسبة 14.5% لتصل إلى إجمالي 38.5 مليار درهم، مقارنة بمبلغ 33.6 مليار درهم بنهاية عام 2020. توفّر فائض سيولة ممتاز

كما انخفضت الصكوك المستحقة الدفع بمقدار 1.8 مليار درهم لتصل إلى 3.7 مليار درهم في نهاية الفترة 31 ديسمبر 2021، مقابل 5.5 مليار درهم في نهاية عام 2020، نتيجة سداد 500 مليون دولار في الربع الثالث من خلال المصادر الخاصة للمصرف، مما يدل على تمتعه بمستوى ممتاز من فائض السيولة. وعلى الرغم من التعافي الجزئي من تداعيات جائحة كورونا، واستمراراً لسياسة التحوط التي يتبعها المصرف لمواجهة التحديات الناتجة عن الظروف التشغيلية التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الجائحة، فقد بلغ صافي مخصصات انخفاض القيمة 244.5 مليون درهم، مقارنة بـ 255.8 مليون درهم في العام السابق، بانخفاض قدره 11.3 مليون درهم، %4.4 ما يعادل